صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/287
للنشر الفوري
٣ أغسطس ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق بقيمة ٦,٢ مليار دولار مع المملكة المغربية بموجب "خط الوقاية والسيولة"

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق لمدة ٢٤ شهرا مع المملكة المغربية بموجب خط الوقاية والسيولة بمبلغ يعادل ٤١١٧,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦,٢١ مليار دولار أمريكي، أي ٧٠٠% من حصة عضويتها). ويتيح هذا الاتفاق في عامه الأول الحصول على موارد تعادل ٢٣٥٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣,٥٥ مليار دولار أمريكي، أي ٤٠٠% من حصة عضويتها)، على أن تزداد في عامه الثاني إلى حوالي ٦,٢١ مليار دولار أمريكي على أساس تراكمي.

وسوف يسمح خط الوقاية والسيولة للسلطات المغربية فرصة مواصلة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الوطني الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع والشامل لكل المواطنين، كما يكفل لها أداة مفيدة للتأمين ضد الصدمات الخارجية. وقد صرحت السلطات المغربية بأنها تعتزم معاملة هذا الاتفاق باعتباره وقائيا ولا تعتزم السحب من الخط الائتماني المتاح بمقتضاه، إلا إذا شهدت المغرب احتياجا فعليا لتمويل ميزان المدفوعات نتيجة تدهور في الأوضاع الخارجية.

ويهدف "خط الوقاية والسيولة" الذي استُحدِث في عام ٢٠١١ إلى القيام، على أساس أكثر مرونة، بتلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي ترتكز اقتصاداتها على أساسيات قوية وتتمتع بسجل أداء قوي في مجال تنفيذ السياسات السليمة ولكنها مشوبة ببعض مواطن الضعف المتبقية.

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي بشأن المغرب، أدلت **السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق** ورئيس المجلس، بالبيان التالي:

"حققت المغرب سجل أداء إيجابي في مجال السياسات الاقتصادية القوية والإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق، مما ساهم في قوة أدائها الاقتصادي الكلي لا سيما تحقيق نمو مرتفع، وتضخم منخفض، وجهاز مصرفي قادر على التكيف

مع التقلبات. وبفضل هذه التطورات الإيجابية والأساسيات الاقتصادية والأطر المؤسسية القوية تمكنت المغرب من تخفيف أثر الأزمة العالمية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة.

"وقد ساهمت أسعار النفط المرتفعة في تصاعد الضغوط على المالية العامة والقطاع الخارجي. واتخذت السلطات إجراءات لمعالجة مواطن الضعف المذكورة، وهي ملتزمة بالحفاظ على سياساتها السليمة. وتمثل الزيادة الأخيرة في أسعار النفط الجبرية المحلية مؤشرا واضحا على عزم السلطات على إصلاح نظام الدعم وضمان استمرارية أوضاع المالية العامة بشكل أعم. ويهدف البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وتخفيض البطالة وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة إمكانية تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا. وستواصل السلطات المغربية مراقبة سلامة النظام المالي عن كثب للمحافظة على سلامته والحفاظ على مستوى كافٍ من الاحتياطيات الدولية.

وبالرغم من هذه التدابير الشاملة على مستوى السياسات الاحتمالات الاقتصادية الكلية المواتية، فإن المغرب تواجه مخاطر خارجية مرتبطة بأجواء عدم اليقين المحيطة بمنطقة اليورو وبالزيادات المحتملة في أسعار النفط. ومن شأن الاتفاق بموجب "خط الوقاية والسيولة" لمدة عامين أن يتيح للمغرب سياسة فعالة تضمن لها تغطية احتياجاتها التمويلية الآنية إذا ما تحققت هذه المخاطر وتعزيز ثقة الأسواق وتيسير النفاذ إلى أسواق رأس المال الخاصة. وتعتزم السلطات معاملة هذا الاتفاق باعتباره وقائيا."